موجـز تنفيـذي

الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية

حالة الشراكة العالمية من أجل التنمية

تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ٢٠١٤

الأمـم المتحـدة

هذا التقرير أعدّته فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، التي أنشــأها الأمين العام للأمم المتحدة لتحســين رصد الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية بتعزيز التنسيق فيما بين الوكالات. وهناك أكثر من ٣٠ كياناً من كيانات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى ممثّلة في فرقة العمل هذه، منها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، فضلاً عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية. وقد قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور الوكالتين القائدتين فيما يختص بتنسيق أعمال فرقة العمل. ونسّــق أعمال فرقة العمل بينغفان هونغ، المدير، وكييجي إينو، موظف الشؤون الاقتصادية في شعبة تحليل السياسات الإنمائية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

قائمة الهيئات والوكالات الممثّلة في فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة

إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

منظمة العمل الدولية

صندوق النقد الدولي

الاتحاد الدولي للاتصالات

مركز التجارة الدولية

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ

صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحدّ من الكوارث

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجُزرية الصغيرة النامية

صندوق الأمم المتحدة للسكان

معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

البنك الدولي

برنامج الأغذية العالمي

منظمة الصحة العالمية

المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي التابع لجامعة الأمم المتحدة

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

منظمة السياحة العالمية

منظمة التجارة العالمية

صورة الغلاف: © من صور الأمم المتحدة

الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية

حالة الشراكة العالمية من أجل التنمية

تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ
الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٤: موجز تنفيذي

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠١٤

تصدير

يقترب بسرعة الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وما زال يتعيّن الإبلاغ عن تحقيق كثير من التقدّم وما زال كثير من التحدّيات ماثلاً. وهذا التقرير يساعد في استعراض الخبرات المكتسبة في السنوات الأخيرة في السعي إلى إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. ويتّسم تحليله بالأهمية بوجه خاصّ بينما يركّز المجتمع الدولي على صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ومنذ عام ٢٠٠٧، بحثت فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية التقدّم المحرز وجوانب القصور في تنفيذ غايات الهدف ٨، لـ "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية". ويركّز كلّ تقرير على الثغرة بين التعهّدات المقطوعة والتعاون المقدّم، مع الهدف النهائي المتمثّل في مساعدة المجتمع الدولي لسدّ الفرق.

ويقترب عدد من غايات الهدف ٨ من تحقيقه. فقد زاد الوصول المعفى من الرسوم الجمركية ومن الحصص إلى أسواق البلدان النامية للصادرات من أقلّ البلدان نمواً. وأنجزت البلدان المؤهّلة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدّيون تلك العملية بنجاح وحقّقت تخفيف عبء الدّيون بصورة هامّة ولا رجعة فيها. وفي الوقت ذاته، كان التقدّم المحرز في تحقيق غايات أخرى بطيئاً، وبخاصّة في الوصول إلى أحجام المساعدة الإنمائية الرسمية المعلنة. وهناك استثناءات هامّة، وإنني أشيد بالدول التي واصلت زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

وقد حفَّز الاستثمار الخاصّ توافر الاتصالات السلكية واللاسلكية وانخفاض تكاليفها بقدر أكبر في جميع أنحاء العالم النامي، ولكن ما زال كثير جداً من الناس يفتقرون إلى الحصول على الأدوية الطبية الضرورية بأسعار معقولة. وما زلنا نحتاج إلى تقارب فعّال بين السياسات العامة والمبادرات الخاصّة لسدّ هذه الثغرة.

ومرّة ثانية، جمع معاً تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية معلومات أساسية قدّمتها جهات مختلفة في المنظومة الدولية، عارضاً صورة شاملة مترابطة للتعاون الإنمائي. ويحدّد التقرير ما يمكن عمله وما الذي لا يزال يتعيّن القيام به لتحقيق شراكة فعّالة.

والآن أكثر من أيّ وقت مضى، يجب على القادة والمواطنين في جميع أنحاء العالم أن يخطوا إلى الأمام بشجاعة للمشاركة في أعمال جماعية أساسية للقضاء على الفقر، ورفع مستوى المعيشة والحفاظ على البيئة.

وأدعو جميع الحكومات والمؤسسات الدولية إلى مواصلة تعزيز الشّراكة العالمية من أجل التنمية كي نتمكّن من التبشير بمستقبل أكثر قابلية للاستدامة.

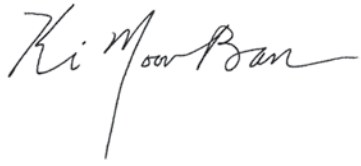

بان كي - مون
الأمين العام للأمم المتحدة

قائمة الأهداف الإنمائية للألفية وغايات الهدف ٨ ومؤشراته

الغايات	المؤشرات
	بعض المؤشرات المدرجة أدناه مرصودة على حدة لأقلّ البلدان نمواً، وأفريقيا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.
الغاية ٨- ألف: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتّسم بالانفتاح والتقيّد بالقواعد والقابلية للتنبّؤ به وعدم التمييز وهي تشمل التزاماً بالحكم الرشيد، والتنمية، والحدّ من الفقر على الصعيدين الوطني والدولي	**المساعدة الإنمائية الرسمية**
	٨-١ صافي مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية وما يقدّم منها إلى أقلّ البلدان نمواً، كنسبة مئوية من الدّخل القومي الإجمالي للدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
	٨-٢ نسبة مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المخصّصة قطاعياً المقدّمة من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي والرعاية الصحيّة الأوليّة والتغذية والمياه المأمونة والصرف الصحّي)
	٨-٣ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية غير المشروطة المقدّمة من الدول المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
	٨-٤ قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقّتها البلدان النامية غير الساحلية كنسبة من دخلها القومي الإجمالي
	٨-٥ قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقّتها الدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبة من دخلها القومي الإجمالي
الغاية ٨ – باء: معالجة الاحتياجات الخاصّة لأقلّ البلدان نمواً وهي تشمل دخول صادرات أقلّ البلدان نمواً إلى الأسواق معفاة من التعريفات الجمركية وبدون الخضوع لنظام الحصص؛ وبرنامجاً معزّزاً لتخفيف عبء الدّيون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالدّيون وإلغاء الدّيون الثنائية الرسمية؛ وتقديم مساعدة إنمائية رسمية أكثر سخاءً إلى البلدان الملتزمة بالحدّ من الفقر	**الوصول إلى الأسواق**
	٨-٦ نسبة مجموع واردات البلدان المتقدّمة النمو (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية وأقلّ البلدان نمواً، المعفاة من الرسوم الجمركية
	٨-٧ متوسّط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدّمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس الواردة من البلدان النامية
	٨-٨ تقديرات الدّعم الزراعي المقدّم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي
الغاية ٨ – جيم: معالجة الاحتياجات الخاصّة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (عن طريق برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة)	٨-٩ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة للمساعدة على بناء القدرات التجارية

الغايات	المؤشرات
الغاية ٨ – دال: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية عن طريق اتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمّل ديونها ممكناً في المدى الطويل	**القدرة على تحمّل الدّيون** ٨-١٠ مجموع عدد البلدان التي وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالدّيون وعدد البلدان التي وصلت إلى نقطة إنجاز المبادرة المتعلقة بتخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالدّيون (تجميعي) ٨-١١ مقدار عبء الدّيون الملتزَم بتخفيفه في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالدّيون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدّيون ٨-١٢ تكاليف خدمة الدّين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات
الغاية ٨ – هاء: التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة الحصول على العقاقير الأساسية بأسعار معقولة في البلدان النامية	٨-١٣ نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول بشكل دائم على العقاقير الأساسية بأسعار معقولة
الغاية ٨ – واو: التعاون مع القطاع الخاصّ لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وخاصّة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٨-١٤ الاشتراكات في خطوط الهاتف الثابتة لكل ١٠٠ نسمة من السكان ٨-١٥ الاشتراكات في شبكات الهاتف الخلوي المحمول لكل ١٠٠ نسمة من السكان ٨-١٦ عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة من السكان

موجز تنفيذي

الشراكة العالمية من أجل التنمية

في عام ٢٠٠٧، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وهي فريق عمل مشترك بين الوكالات مسؤول عن رصد التعهّدات المتعلقة بالسياسات المدرجة في إعلان الألفية والاتفاقات الدولية السابقة، المحدّدة بأنها غايات الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. وقد وُضع الهدف ٨ كنداء للبلدان المتقدّمة النمو لتقديم أنواع محدّدة من الدّعم للبلدان النامية لمساعدتها في تحقيق الأهداف ١ لغاية ٧. وقد اتّسع نطاق الهدف ٨ بمرور الوقت بقيام فرقة العمل بإدخال مؤشّرات وغايات جديدة، وقيام الأمين العام بتقديم عدّة مبادرات جديدة تركّز انتباه مختلف أصحاب المصلحة على الجهود المتجدّدة المتعلقة بأهداف مختارة من الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أنشئت فرقة العمل هذه لتوفير عمل تحليلي إضافي لتكملة غايات ومؤشرات الهدف ٨.

وكما تشير التقارير السابقة لفرقة العمل، كانت هناك تطورات إيجابية تشير إلى وجود شراكة دولية فعّالة، ولكن أوجه القصور في التعاون الإنمائي في السنوات الأخيرة يبرز الحاجة إلى وجود شراكة عالمية نشطة من أجل التنمية في الوقت الذي يسير فيه المجتمع الدولي قدماً نحو تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلى سبيل المثال، في حين أن التحسّن الذي شهده عام ٢٠١٣ في مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية يشير إلى حدوث تغيّر في النمط، ما زالت الثغرة بين تحقيق غايات الهدف ٨ وتنفيذ السياسات واسعة.

وكما كان متصوّراً، تضمّن الهدف ٨ مزيجاً من غايات السياسة التي كانت وثيقة الصلة بالتنمية بوجه عام، ولكنها لن تدفع قُدماً بصورة مباشرة بأيّ من الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. وبمرور الوقت، أدّى هذا الافتقار في الترابط إلى تقويض تحقيق غايات الهدف ٨، وبالتأكيد، المعدّلات الأفضل لتحقيق البلدان النامية للأهداف الإنمائية الأخرى للألفية بوجه عام. وفي عام ٢٠٠٢، مع ذلك، تضمّن توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية استراتيجية للتعاون المشترك على الصعيد العالمي، تناولت نطاقاً كاملاً من السياسات المحلية والدولية للتنمية المستدامة.

وستستمر الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بلا هوادة حتى عام ٢٠١٥ المستهدف. وفي الوقت ذاته، أخذت الأمم المتحدة على عاتقها وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة. ويمكن استخلاص عدّة دروس من رصد الهدف ٨ لها آثار فيما يتعلق بالرّصد المستقبلي للشراكة العالمية من أجل التنمية في إطار أهداف التنمية المستدامة. أولاً، هناك حاجة شديدة لتقوية الروابط بصورة هامة بين الهدف ٨ والأهداف الأخرى؛ وثانياً، يمثّل الرّصد العالمي لكثير من مبادرات الشّراكة للدفع قُدماً لتحقيق الأهداف مهمةً أساسية، ولو أنها صعبة؛ وثالثاً، بالنظر إلى أنه من غير المرجّح أن تظل الغايات والمؤشرات بارزة على مدى فترات زمنية طويلة، ينبغي استعراض خَلَف الهدف

٨ بصورة دورية من أجل اســتمرار وثاقة الصلــة والأهمية؛ ورابعاً، ينبغي عدم الخلط بــين الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتعهّد الدولي الأوســع الطويل العهد بتعزيز التنمية المستدامة.

وفي إطار الإعداد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تُجرى مناقشات بشأن تحقيق توافق في الآراء لوضع إطار عمل مالي كلي وشامل لدعم هذه الجهود الإنمائية. والالتزام الســياسي المجدد فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي لا بدّ منــه لوضع مجموعة مترابطة من السياسات الأساسية للتنمية العالمية بينما ينتقل المجتمع الدولي إلى عصر جديد.

المساعدة الإنمائية الرسمية

ساعدت التطورات الإيجابية في عام ٢٠١٣ في تخفيف الشواغل المتعلقة بالتخفيضات الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسميــة، التي بلغت رقماً قياسياً قــدره ١٣٥ بليــون دولار * بعد عامين متعاقبين من الأحجام المنخفضة. وهذا التحسّن يُعزى بصورة كبيرة إلى الزيادات في المعونة المتعدّدة الأطراف والمعونة الإنسانية (٧ في المائة و٢٥ في المائة، على التوالي). وزاد في عام ٢٠١٣ صافي مساهمات المساعدة الإنمائية الرسمية من ١٧ من الــ ٢٨ بلداً التي تشكّل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وضيّقت بصورة هامشية الزيادة الإجمالية في المساعدة الإنمائية الرسمية الفجوة بين غاية الأمم المتحدة المتمثّلة في صرف ٠,٧ في المائة من الدّخل القومي الإجمالي للمانحين والتدفّقات الفعلية إلى نسبة ٠,٤ في المائة من الدّخل القومي الإجمالي للمانحين من لجنة المساعدة الإنمائية مجتمعين (حقّقت الغاية خمسة بلدان مانحة: الدانمرك، ولكمسبرغ، والنرويج، والسويد، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية).

وبالإضافة إلى الزيادة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، كان هناك أيضاً تحسّن في شروط المعونــة، وعــلى وجه التحديد في درجة اســتقلال الحكومات المتلقية في اختيار الكيانــات لتنفيذ برامج المعونة في بلدانها. ففي أقلّ البلدان نمواً، بلغ هذا الشــكل "غير المشروط" من المعونة نسبة ٨٣ في المائة من مجموع المعونة الثنائية التي صرفها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية في عام ٢٠١٢، بتحسّن زاد بنسبة ٢ في المائة عن عام ٢٠١١.

ولم تكن جميع التطورات إيجابية، مع ذلك. فما زالت المعونة مركّزة بشدة، حيث حصلــت أعــلى ٢٠ دولة متلقية على نســبة ٥٣ في المائة من مجموع المســاعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٢. وبرغم حدوث زيادة بنسبة ١٢,٣ في المائة في المعونة المقدّمة لأقلّ البلدان نمواً في عام ٢٠١٣ بالمقارنة بالســنة الســابقة، تشير البيانات الأولية إلى حدوث نقــص هامّ في المعونة الثنائية لأفريقيا – جنوب الصحراء، حيث انخفضت بنســبة ٤ في المائة بالقيمة الحقيقية إلى ٢٦,٢ بليون دولار خلال نفس الفترة. وفضلاً عن ذلك، ركدت منذ عام ٢٠١٠ حافظات المعونة للبلدان النامية غير الســاحلية، وانخفضت فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية عاماً ثانياً على التوالي في ٢٠١٢.

* جميع المبالغ النقدية يُعبّر عنها بدولارات الولايات المتحدة، عدا ما يشار إليه خلافاً لذلك.

المساعدة الإنمائية الرسمية من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، ٢٠١٣ * (بالنسبة المئوية من الدّخل القومي الإجمالي)

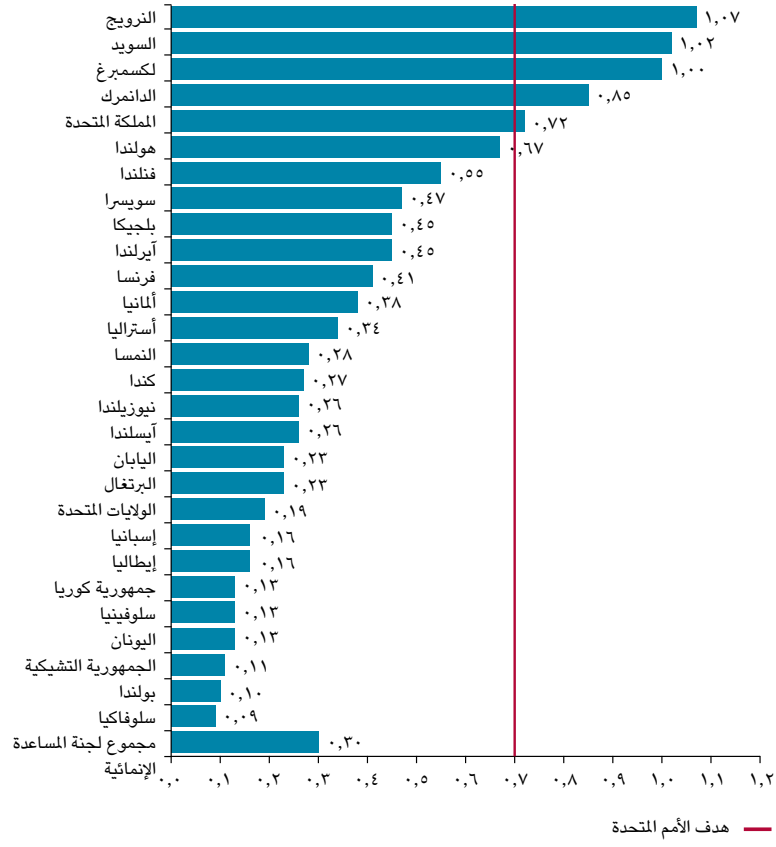

المصدر: بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

* البيانات المتعلقة بعام ٢٠١٣ أولية.

وبالإضافة إلى ذلك، في حين يوفّر عدد متزايد من المصادر الرسمية والخاصّة الأخرى تمويل التنمية بشروط ميسّرة، انخفضت هذه التدفقات أيضاً في عام ٢٠١٢. بل إنّ الأكثر إحباطاً، لا تشير خطط كبار المانحين المتعلقة بالإنفاق الآجل إلى تحقيق نمو هام في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية في الأجل المتوسّط.

ويدرك المجتمع العالمي الحاجة إلى معالجة ذلك ونواحي القصور الأخرى، وتمّ التعهّد بعدد من الالتزامات الدولية في محاولة لتحسين التعاون في إطار الشّراكة العالمية من أجل التنمية. وفي المناسبة الخاصّة التي عقدها رئيس الجمعية العامة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ لمتابعة الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، دعت الدول الأعضاء إلى التنفيذ العاجل للغاية المتمثّلة في صرف ما يعادل ٠,٧ في المائة من الدّخل القومي الإجمالي للمانحين كمساعدة إنمائية رسمية بحلول عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت من جديد البلدان الأعضاء في مجموعة قمّة الثمانية التي عُقدت في لو إيرن، في آيرلندا الشمالية، في حزيران/يونيه ٢٠١٣، تعهّداتها بالأمن العالمي المستدام للأغذية والتغذية، بالالتزام بدفع التعهّدات المالية المقطوعة في لاكويلا في عام ٢٠٠٩. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تعهّد ائتلاف عالمي من البلدان المتقدّمة النمو والبلدان

النامية برقم قياسي بلغ ٥٢ بليون دولار في شكل تمويل على مدى السنوات الثلاث المقبلة للمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، صندوق لصالح أفقر البلدان في العالم. وقرّرت أيضاً لجنة المساعدة الإنمائية تقديم مقترحات لتحديث مفهوم المساعدة الإنمائية الرسمية، للمحافظة على الأهمية في ساحة تنمية عالمية متطورة.

ولأمد طويل، كانت فاعلية المعونة قضية ذات أهمية لمقدّمي التعاون الإنمائي. وفي السنوات الأخيرة، اعتمدت الشّراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعّال خطة أوسع، تعمل على إدماج تعبئة الموارد المحلية وإشراك القطاع الخاصّ من أجل تحسين أثر جهود التعاون الإنمائي. وفي اجتماع رفيع المستوى عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، شدّدت هذه الشّراكة العالمية أيضاً على أهمية البلدان المتوسّطة الدّخل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جهود التنمية العالمية. وتعهّدت الشّراكة العالمية للتعاون الإنمائي الفعّال بالعمل مع منتدى الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي، الذي يسعى إلى تعزيز زيادة الترابط بين الأنشطة الإنمائية لمختلف شركاء التنمية. وهاتان الشراكتان لأصحاب المصلحة المتعدّدين يهدفان معاً إلى المساعدة في تعزيز سيطرة الحكومات المتلقّية على برامج التعاون الإنمائي وتحسين آليات المساءلة المتبادلة للحكومات المتلقّية والمانحة على حدّ سواء.

وتوصي فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بأن تواصل الحكومات المانحة بذل الجهد لتحقيق الالتزامات المتّفق عليها سابقاً وتحقيق غاية الأمم المتحدة المتمثّلة في صرف ٠,٧ في المائة من الدّخل القومي الإجمالي في المساعدة

مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها مجموعات البلدان ذات الأولوية، ٢٠٠٠ - ٢٠١٢ (ببلايين دولارات عام ٢٠١٢)

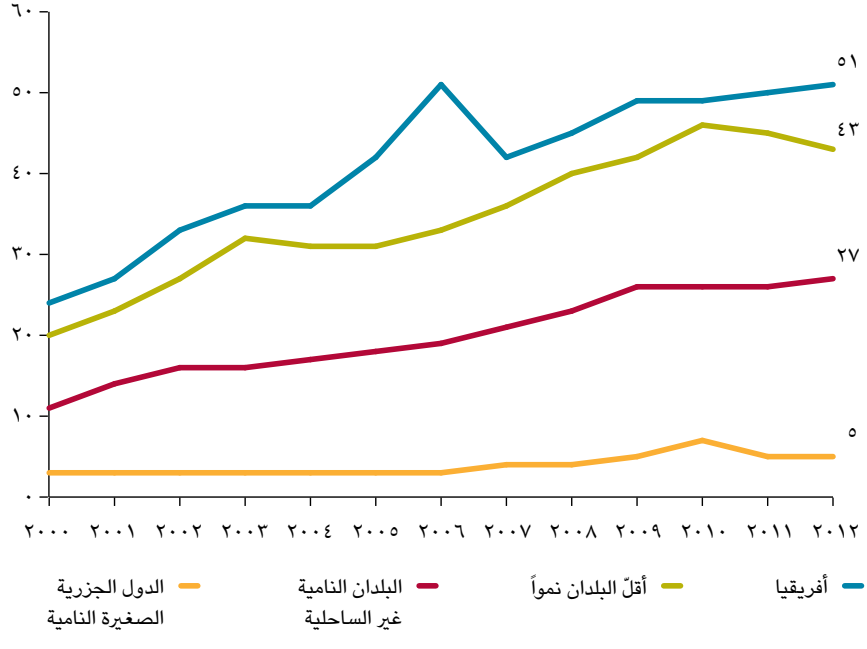

المصدر: بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

الإنمائية الرسمية. ويجب على الحكومات المانحة أن تزيد كذلك حصة المساعدة الإنمائية الرسمية لمجموعات البلدان ذات الأولوية، بما في ذلك أفريقيا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، كما هو ملتزم به أصلاً في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. ويُحثّ مقدّمو المساعدة الآخرون على مواصلة تقديم مساعدتهم وزيادتها. وتُحثّ جميع الجهات الفاعلة الإنمائية على متابعة التمويل المسؤول، والشفاف والمنسّق بصورة متبادلة، والاعتماد على منتدى الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي في السعي لتحقيق تعاون إنمائي فعّال استعداداً لانطلاق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الوصول إلى الأسواق

تمثّل شاغل أساسي للهدف ٨ في دعم البلدان النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال نمو اقتصادي، يساعده نمو الصادرات ويدعمه نظام تجاري منفتح، ويستند إلى قواعد، ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي. وهناك عدد من القضايا التي تغيّر الساحة الحالية للسياسة التجارية، بما في ذلك: التجارة في الخدمات، التي تلعب دوراً متزايد الأهمية في التجارة العالمية؛ والاتساع السريع لسلاسل القيمة العالمية، التي فتحت فرص تصدير لعدّة بلدان نامية بينما فرضت ضغطاً مضافاً على غيرها لتنفيذ استراتيجيات لدمج صادراتها في سلاسل القيمة القائمة؛ والحاجة إلى أن تخفّف جهود تنويع التجارة الوطنية من أثر الصدمات، ولا سيّما للبلدان المنخفضة الدّخل، وتحديد هدف جديد لتحرير السياسة التجارية الدولية في عصر ما بعد عام ٢٠١٥.

نسبة واردات البلدان المتقدّمة النمو من البلدان النامية المسموح بدخولها معفاة من الرسوم الجمركية، ٢٠٠٠ – ٢٠١٢ (بالنسبة المئوية)

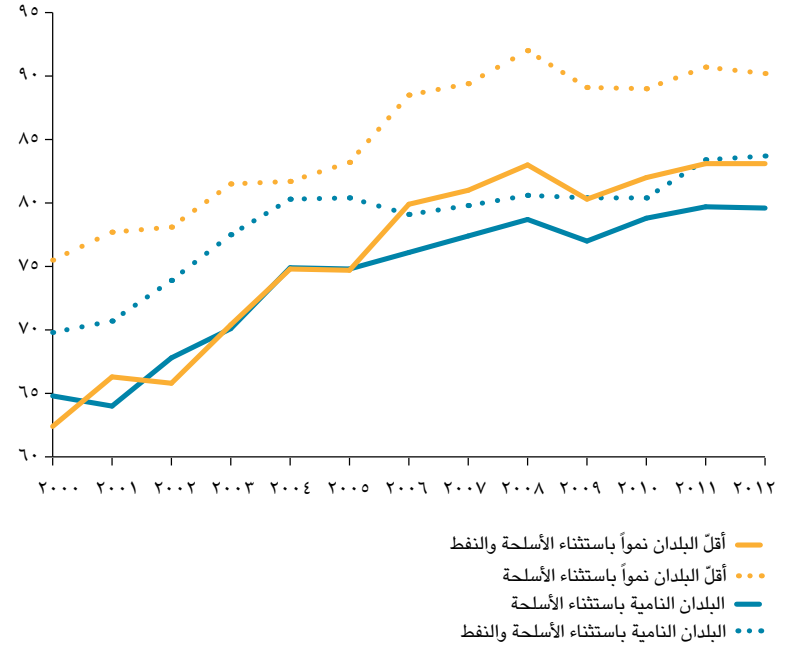

المصدر: قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية/الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية.

وقد خفّضت البلدان المتقدّمة النمو تعريفاتها بصورة كبيرة واستمرت نسبة واردات البلدان المتقدّمة النمو من البلدان النامية المسموح بدخولها معفاة من الرسوم الجمركية في الزيادة بمرور الوقت. ومع ذلك، ما زال هناك أيضاً مجال للعمل لمعالجة الآثار السلبية التي ترتّبها التدابير غير الجمركية على قدرات البلدان النامية للاشتراك بفعالية في الاقتصاد العالمي.

وجرى الحصول على أفضليات إضافية للصادرات الزراعية من أقلّ البلدان نمواً، وظلت الإعانات الزراعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي — في حين تغيّرت قليلاً في عام ٢٠١٣ — أدنى منها في السنوات السابقة. ومع ذلك، في حين أكّد من جديد أعضاء مجموعة العشرين التزامهم بالامتناع عن اتخاذ تدابير حمائية في عام ٢٠١٣، زاد عدد القيود التجارية الجديدة في عام ٢٠١٣، ومن المحتمل أن تكون قد قوّضت الثقة في التعهّد الذي أعلنته مجموعة العشرين بنظام تجاري منفتح وحرّ. ويتمثّل سبب آخر للقلق في استمرار الحدود القصوى للتعريفة التي ما زالت تؤثّر في فرص الوصول إلى الأسواق. وما زال أكثر من ٩ في المائة من بنود التعريفة متأثراً بالحدود القصوى للتعريفة في البلدان المرتفعة الدّخل الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مع الإحساس بأكبر الأثر في تجارة المنتجات الزراعية. وبالإضافة إلى الحدود القصوى للتعريفة، زادت في عام ٢٠١٣ تصاعدات التعريفة، مما يؤثّر على المنتجات في مراحل الإنتاج اللاحقة.

وواصلت البلدان والمؤسسات المانحة دعم جهود البلدان النامية لبناء القدرة التجارية من خلال مبادرات من قبيل المعونة لصالح التجارة، التي نمت في عام ٢٠١٢، مدفوعة بالمعونة للهياكل الأساسية الاقتصادية. وقد استفادت البلدان المتوسّطة الدّخل،

التزامات المعونة من أجل التجارة حسب الفئة، ٢٠٠٢ - ٢٠١٢
(ببلايين دولارات عام ٢٠١٢)

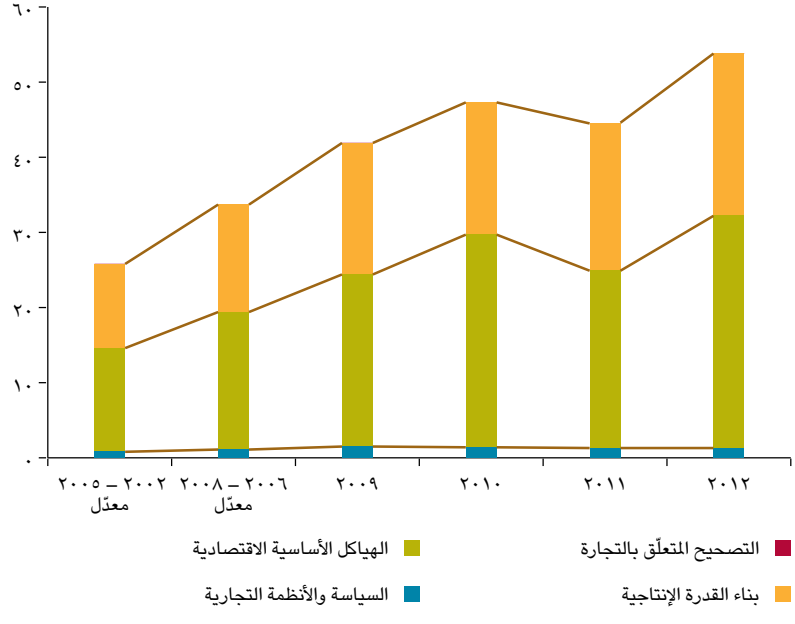

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، نظام الإبلاغ عن الائتمان.

بوجــه خاصّ، من هذه الزيادة، في حين شــهدت أقلّ البلدان نمــواً انخفاضاً في حصّتها مــن تدفقات المعونة من أجل التجارة. ومن الأهمية أيضاً ملاحظة أن شروط المعونة من أجل التجارة أخذت تتشــدّد حيث أصبحت القروض بشروط ميسّرة مصدر تمويل أبرز من المنح.

والجهود المتعدّدة الأطراف التي بُذلت لتحســين القواعد التجارية العالمية حقّقت أيضاً نتائج. وبعد مرور أكثر من عقد على المفاوضات التجارية بشــأن الآفاق التجارية للبلــدان الناميــة، تحقّق إنجاز في أواخر عــام ٢٠١٣ بمجموعة تدابــير بالي. وتضمّنت المجموعة اتفاقات بشأن تيسير التجارة، والزراعة، ومجموعة قرارات متعلقة بأقلّ البلدان نمواً ونظام رصد بشــأن أحكام المعاملة الخاصّة والتفضيلية. ويحتوي الجزء الخاصّ بتيســير التجارة على التزامات بتخفيض تكاليف المعاملات، وزيادة الشفافية، ومواءمة الإجــراءات الشــكلية الجمركية، مــع أن هناك شــواغل إزاء الطابع الطوعــي للتعهّدات والتكاليف المتوقّعة للتنفيذ. ويحتوي الجزء الثاني من الاتفاق على قرارات تعالج بعض شواغل البلدان النامية فيما يتعلق بالمخزونات العامة للأغذية، والاصلاح الزراعي وبرامج المعيشة الريفية، فضلاً عن إدارة حصص التعريفات الجمركية. ويركّز الجزء الثالث من مجموعة تدابير بالي على قضايا محدّدة متعلقة بإعفاءات لصادرات أقلّ البلدان نمواً من الخدمات، والوصول المعفى من الرسوم الجمركية والمعفى من الحصص، وقواعد المنشأ، والمساعدة المقدّمة لقطاع القطن. وأخيراً، اتُّخذ قرار لإنشاء آلية رصد للمعاملة الخاصّة والتفضيلية ولتعزيز أحكام المعاملــة الخاصّة والتفضيلية في المفاوضات التجارية. وفي حــين أنها واعدة، لا تغطي القرارات المتخذة في بالي إلاّ مجموعة فرعية من قضايا جولة الدوحة وما زال يتعين إنجاز برنامج عمل محدّد بوضوح لاختتام الجولة. ولذلك، ما زال أثر مجموعة تدابير بالي على التكامل الاقتصادي العالمي غير معروف.

ونظراً لاقتراب عام ٢٠١٥ وهو الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، هناك حاجة إلى دَفعة نهائية نحو تحســين إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأســواق. وتشــجّع فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيــذ الأهداف الإنمائية للألفية أعضاء منظمة التجــارة العالمية لإعطاء الأولوية لتحقيق الأهداف الطموحة المنصوص عليها في مجموعــة تدابير بالي، بهــدف اختتام جولة الدوحة للمفاوضــات التجارية. وفضلاً عن ذلك، ينبغي اســتمرار بذل الجهود للقضاء على السياسات الحمائية التي تمنع الوصول إلى الاقتصاد العالمي وكذلك إزالة جميع إعانات الصادرات الزراعية والدّعم المحلي المشوه للتجــارة. وأخيراً، تُحثّ البلدان المتقدّمة النمو على زيادة الدّعم لبناء القدرات في البلدان النامية، من خلال مبادرات من قبيل المعونة من أجل التجارة.

القدرة على تحمّل الدّيون

أوردت مؤشرات الدّيون في الهدف ٨ سرداً بشأن ساحة الدّيون الناشئة في البلدان النامية بوجه عام، ولكنها شدّدت في المقام الأول على حالات الدّيون في البلدان الفقيرة المثقلة بالدّيون. وفي حين لم يتضمّن الهدف ٨ مؤشرات لمعالجة أزمات الدّيون في غير البلدان الفقيرة المثقلة بالدّيون، فقد تناول ضمنياً هذه البلدان عندما دعا إلى انتهاج سياسات من شأنها أن تؤدّي إلى مستويات ديون يمكن تحمّلها لجميع البلدان النامية.

وقـد أدّى تخفيـف عبء الدّيون في إطـار مبادرة البلدان الفقـيرة المثقلة بالدّيون والمبادرة المتعدّدة الأطراف لتخفيف عبء الدّيون إلى تخفيف أعباء الدّيون بصورة كبيرة في البلدان التي حصلت على المساعدة ويسَّر جهودها لزيادة الإنفاق على مشاريع الحدّ من الفقر. وتقترب الآن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدّيون من نهايتها، حيث بلغ ٣٥ من ٣٩ بلداً مؤهلاً نقطة الإنجاز في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ومع ذلك، تقترب مرة ثانية عدّة بلدان فقيرة مثقلة بالدّيون من المستوى المتوسّط أو المرتفع لعدم القدرة على سداد الدّين.

الدّين الخارجي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) **وحصّة الدّين القصير الأجل للبلدان النامية** (بالنسبة المئوية)، ٢٠٠٠ - ٢٠١٣

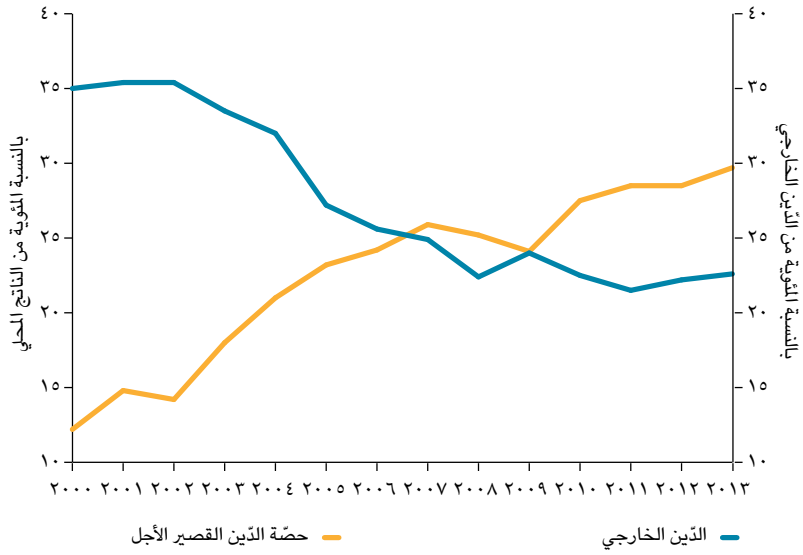

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

وفي الوقت ذاته، بلغ الدّين الخارجي للبلدان النامية ككل نسبة ٢٢,٦ في المائة فقط مـن ناتجها المحلي الإجمالي معاً في عام ٢٠١٣، بانخفاض بلغ أكثر من ١٠ نقاط مئوية على مدى العقد الماضي. ومع ذلك، استمرت مستويات الدّيون القصيرة الأجل في الارتفاع، وكذلك نسـب خدمة الدّين إلى الصادرات، مما يشـير إلى تنامي مخاطر التعرّض لأزمة ديـون في الأجـل القصير. وتدعو الحاجة إلى إيلاء اهتمام إضـافي لذلك ولمخاطر تعرّض بلدان أخرى لأزمة ديون، ولا سيّما الدول الصغيرة (كما ورد من أمانة الكمنولث).

وكان هناك تغيّر كبير في ساحة الدّيون السيادية في البلدان النامية، مع وصول كثير من البلدان المنخفضة والمتوسّـطة الدّخل إلى الأسـواق الدولية لرأس المال. وفيما يتعلق ببعـض البلدان، يؤدّي هـذا التغيّر في هيكل الدّين إلى زيادة إمكانية التعرّض لانخفاض قيمـة العملة الوطنية وحـدوث زيادات لاحقة في التزامات خدمة الدّين. وفي الوقت ذاته، يمكن أيضاً أن يرتّب الخوف من انتهاج سياسـات غير فعّالـة لإدارة الدّين والدّفع بعد ذلك تجاه التقشّف المالي عواقب سيئة على العمالة، وتخفيض إيرادات الضرائب، وزيادة النفقات الاجتماعية. وفي الواقع، شهدت البلدان النامية بوجه عام اتّساع العجز المالي في السنوات الأخيرة.

الأرصدة المالية للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدّخل، ٢٠٠٥ - ٢٠١٣ (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

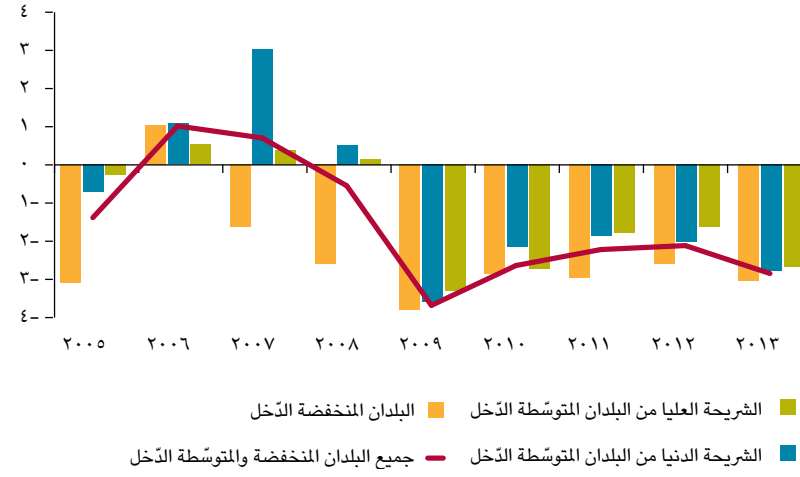

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، نيسان/أبريل ٢٠١٤.

وتواجه الدول الصغيرة تحدّيات هامة متعلقة بالقدرة على تحمّل الدّيون وتحتاج إلى بذل جهود خاصّة بالبلد لمعالجتها. وفي عام ٢٠١٣، بلغ متوسّط نسبة الدّين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول الصغيرة ١٠٧,٧ في المائة بالمقارنة بنسبة ٢٦,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية ككل. ومن بين مواطن الضعف المتأصّلة في الدول الصغيرة تواتر (وضخامة) الكوارث الطبيعية بشكل أكبر، والقدرة المحدودة على الاستجابة لهذه الكوارث والتعافي منها، والقابلية للتعرّض لصدمات معدّلات التبادل التجاري، وتغيّر المناخ. ومواطن الضعف هذه لم تعالجها حتى الآن بقدر كاف الآليات الدولية وكانت هناك نداءات لوضع استراتيجيات شاملة لتخفيف عبء الدّيون تعزّزها السيطرة الوطنية على الحوكمة وإدارة الدّيون، وتنمية القطاع الخاصّ واستقرار الاقتصاد الكلي.

وجرى تقديم أطر عمل طوال الوقت بغرض تقييم القدرة على تحمّل الدّيون، مثل إطار العمل المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن القدرة على تحمّل الدّيون وتحليل صندوق النقد الدولي للقدرة على تحمّل الدّيون للبلدان القادرة على الوصول إلى الأسواق. ويساعد إطار العمل بشأن القدرة على تحمّل الدّيون، الذي قُدّم في عام ٢٠٠٥، في إرشاد البلدان المنخفضة الدّخل ومانحيها في تعبئة التمويل اللازم لتلبية الاحتياجات الإنمائية، وفي الوقت ذاته تخفيض فرص حدوث تراكم مفرط في الدّيون. وبمرور الوقت، جرت زيادة إطار العمل بشأن القدرة على تحمّل الدّيون ليأخذ في الاعتبار مزيداً من الفروق البسيطة المتعلقة بالتعرّض لمخاطر الدّيون. ويقيم تحليل القدرة على تحمّل الدّيون للبلدان القادرة على الوصول إلى الأسواق قدرة هذه البلدان على تحمّل الدّيون بتقدير نسب الدّين العام بمرور الوقت في إطار سيناريوهات متباينة. وبالإضافة إلى ذلك، يُقيِّم تقييم البنك الدولي للسياسات والمؤسسات القطرية قوة سياسات البلدان، مما يساعد في وضع حدود إرشادية لمستويات الدّيون التي يمكن تحمّلها.

وهنـاك حاجة للأخذ بنهج معزّز لإعادة هيكلة الدّيـون يأخذ في الاعتبار التكوين المتغيّر للدّين الكلي للبلد النامي. وفي الوقت الراهن، تجري في منتديات مختلفة مناقشـة طرق تحسين البنية اللازمة لإعادة هيكلة الدّيون السيادية. وللمضي قدماً إلى الأمام، يتعيّن أن تتمثّل مهمّة المجتمع الدولي في مسـاعدة البلدان النامية في إدارة مسـتوياتها الحالية للديـون بصورة فعّالـة وتجنّب تراكم مسـتويات ديون لا يمكن تحمّلها في المسـتقبل. وتشجّع فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المؤسسات المالية الدولية لمواصلة استعراض أطر عملها المختلفة المتعلقة بالقدرة على تحمّل الدّيون في ضوء سـاحة ديـون متغيّرة على الـدوام. وتدعو الحاجة إلى الأخذ بنهـج أكثر فائدة، وإن كان أكثـر صعوبة، لتقييم القدرة على تحمّل الدّيون، مثل إطار عمل إدارة الأصول والخصوم الذي يجمع الروابط بين الدّين الداخلي والخارجي واستراتيجيات إدارة قيمة الدّين، بما في ذلك إدماج كامل للمسؤوليات الطارئة والدّين الخاص. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تحسّن في الوقت ذاته تسجيل بيانات الدّيون، ودقّة توقيتها وتغطيتها، والتوفيق بين الإبلاغ عن طريق نظامي الإبلاغ من الدّائن ومن المدين لتعزيز القدرة على رصد القدرة على تحمّل الدّيون والاستجابة لإشارات الإنذار المبكر.

وعـلاوة على ذلك، يُحثّ المجتمع الدولي على ضمان تخفيف عبء الدّيون في الوقت المناسب وبصورة عادلة للبلدان المثقلة بالدّيون وبحث الخيارات المتعلقة بتعزيز البنيان

نسب الدّيون إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول الصغيرة والبلدان النامية الأخرى، ٢٠١٣ (بالنسبة المئوية)

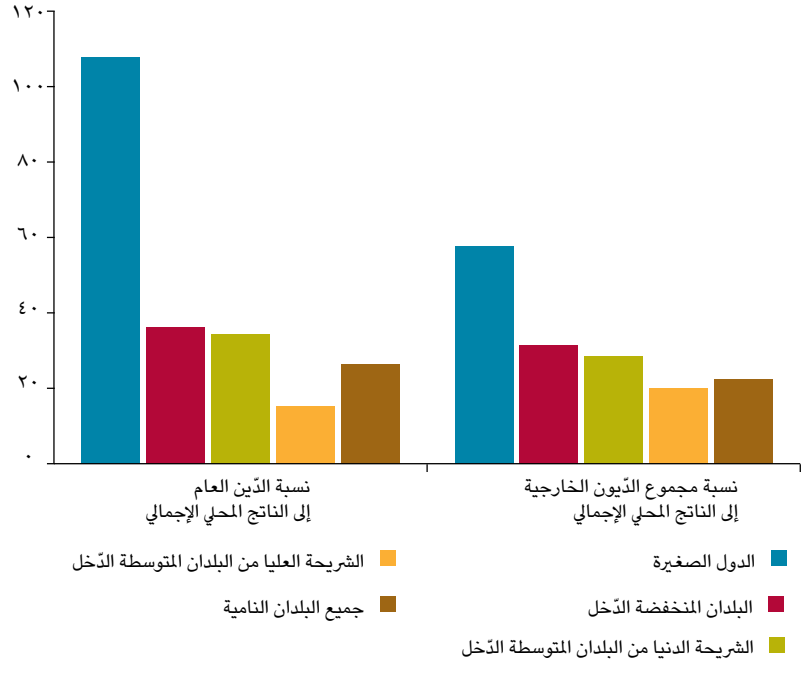

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي في نيسان/أبريل ٢٠١٤ لصندوق النقد الدولي.

ملاحظة: بيانات الدول الصغيرة مسـتبعدة من متوسّـطات المجموعات الأخرى في هذا الشـكل. وتشـمل بيانات مجموع الدّيون الخارجية الدّين الخاصّ غير المضمون الطويل الأجل.

الـدولي لإعادة هيكلة الدّيون السـيادية. وينبغي أن تحقّق الحكومـات توازناً اجتماعياً وإنمائياً بينما تنفّذ سياسات التكيّف لتخفيف أعباء الدّيون المفرطة. وأخيراً، يؤكّد تنامي مستويات الدّيون في بعض البلدان الحاجة إلى زيادة المنح لأفقر البلدان.

الحصول على الأدوية الأساسية

أدّى تزايد العمل العالمي في السنوات الأخيرة إلى إحراز تقدّم في مكافحة الأمراض غير المعدية والأمراض الحادّة على حدّ سواء. ومع ذلك، برغم بذل بعض الجهود الجديرة بالذكر لزيادة الحصول على الأدوية الأساسية، وعلى وجه التحديد أدوية علاج فيروس نقص المناعة البشرية، ما زال الحصول عليها في البلدان النامية غير كاف. وبغية تحسين الحصول على الأدوية، يجب ألاّ تكون العلاجات متاحة بقدر كاف وبأسعار مناسبة فحسب، بل يجب أن تكون أيضاً بتكلفة معقولة للمرضى. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٣، ظلّ توافر الأدوية الجنيسة في القطاعين العام والخاصّ على حدّ سواء منخفضاً (٥٥ في المائة و٦٦ في المائة، على التوالي، في المتوسّط).

وما زالت أيضاً أسعار الأدوية الجنيسة مرتفعة نسبياً للمرضى في البلدان المنخفضة الدّخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسّطة الدّخل، وهي أعلى ثلاث مرات في المتوسّط من الأسـعار المرجعية الدولية. وفضلاً عن ذلك، ما زال ضمان جودة الأدوية يشـكل تحدّياً، وبخاصّة عند الأخذ في الاعتبار وجود أدوية تحمل علامات كاذبة أو مزورة — وهو مجال في حاجة شديدة لحلول سياسية وتشريعية.

وهناك عدد من العوامل، بما فيها براءات الاختراع وأوجه المرونة التجارية، تلعب دوراً في تقريـر الحصـول على الأدوية الأساسـية. فقد يؤدّي وجود الـبراءات إلى تقييد الحصـول عـلى علاجات معيّنة، غير أن اتفـاق منظمة التجارة العالمية بشـأن الجوانب المتّصلـة بالتجارة مـن حقوق الملكية الفكريـة (TRIPS) يتضمّن أوجـه مرونة معينة. ويسمح الاتفاق للبلدان النامية بإدارة نظمها الخاصّة المتعلقة بالملكية الفكرية بتقرير مـن الذي يحصل على حمايـة براءة الاختراع في بلدانها، وهي اسـتراتيجية قد تؤدّي إلى زيادة الحصول على العلاج. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تروّج شركات المسـتحضرات الصيدلانيـة الإمداد بالأدوية الجنيسـة في البلدان النامية بعقـد اتفاقات للمنح الطوعي للتراخيـص. وأقـلّ البلدان نمواً معفاة مـن الامتثال للاتفاق المتعلـق بالجوانب المتّصلة بالتجـارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) فيما يتعلـق بالمنتجات الصيدلانية حتى عام ٢٠١٦؛ كما أنها تتمتع بتمديد عام مجدّد فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق (TRIPS)، إلاّ ما يتعلـق بعدم التمييز، حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٢١. وهذا يتيح الفرصة لأقلّ البلدان نمواً لخلـق قاعدة تكنولوجية لها مقوّمات البقـاء وللتغلب على مختلف معوقات القدرة، بما في ذلك نقل التكنولوجيا.

ويهدف أيضاً كثير من شراكات أصحاب المصلحة المتعدّدين في البلدان النامية إلى تحسين الحصول على الأدوية. وتحاول الشّراكة الدولية من أجل الصحّة تطبيق المبادئ الدولية للتعاون الفعّال فيما يتعلق بالمعونة والتنمية عملياً في قطاع الصحّة. وقد أصبح الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والسـلّ والملاريا (الصندوق العالمي) المصدر الرئيسي المتعـدّد الأطـراف للصناديـق المتعلقة بالصحـة العالمية وكانت مسـاهماته في تحقيق

الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة بالغة الأهمية. وبالإضافة إلى ذلك، اعتباراً من نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، دعمت خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز العلاج المضادّ للفيروسات العكوسة لـ ٦,٧ مليون مريض من جميع أنحاء العالم. وفي أوائل عام ٢٠١٤، تكاتفت الخطة الطارئة للإغاثة من الإيدز مع مؤسسة التصدّي لتحدّيات الألفية لتعزيز سيطرة البلد المضيف بقدر أكبر في برنامج الولايات المتحدة الأمريكية العالمي للإيدز. وبالإضافة إلى التركيز على الحصول على علاجات فيروس نقص المناعة البشرية، جرى زيادة الاهتمام بالإخفاق في التصدّي للأمراض غير المعدية. ولتحقيق هذا الهدف، أقرّت جمعية الصحة العالمية خطة العمل العالمية للوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها للفترة ٢٠١٣ - ٢٠٢٠. ومع ذلك، برغم هذه المبادرات الهامة، ما زالت الحاجة تدعو إلى بذل جهود أكبر من المجتمع الدولي، وشركات المستحضرات الصيدلانية والحكومات لتعزيز وتوسيع نطاق إمكانية الحصول على الأدوية.

وتوصي فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بأن تضع البلدان النامية سياسات متعدّدة الأبعاد تستفيد بأوجه المرونة الواردة في الاتفاق المتعلّق بالجوانب المتّصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية لتعزيز الحصول على

توافر أدوية جنيسة مختارة في المرافق الصحية العامة والخاصّة في البلدان المنخفضة الدّخل والشريحة الدّنيا من البلدان المتوسّطة الدّخل، معدّل ٢٠٠٧ - ٢٠١٣
(بالنسبة المئوية)

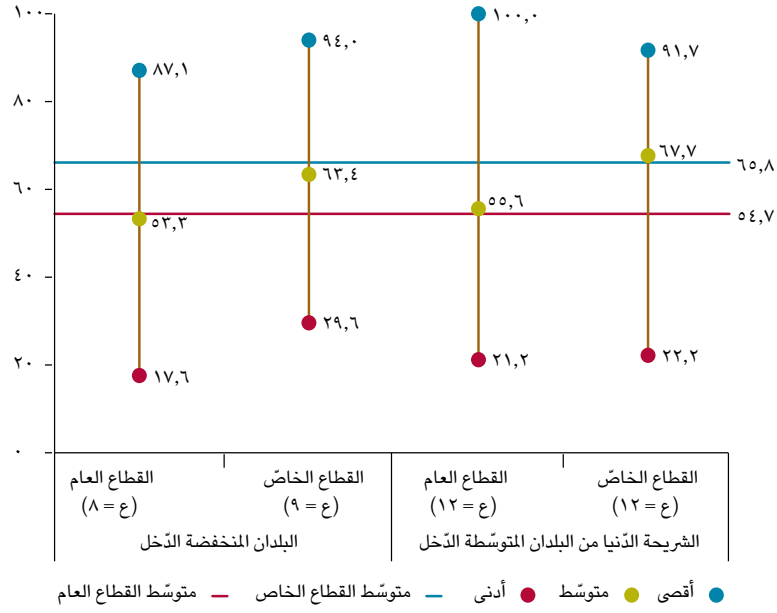

المصدر: منظمة الصحة العالمية/الهيئة الدولية للعمل في مجال الصحة، بناء على بيانات مستمدّة من دراسات استقصائية متعلقة بأسعار الأدوية وتوافرها من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٣ باستخدام المنهجية المعيارية لمنظمة الصحة العالمية/الهيئة الدولية للعمل في مجال الصحة، المتاحة من http://www.haiweb.org/medicineprices.

ملاحظة: ع = عدد البلدان. تختلف سلاّت الأدوية المشمولة بالدراسة الاستقصائية بين البلدان.

الأدوية الأساسية. وتُحثّ البلدان النامية أيضاً على تنفيذ القوانين التي تتصدّى للأدوية المزوّرة من أجل تحسين ضمان الجودة والتعجيل بوضع برامج متعلقة بالأمراض غير المعدية. وفي حين أنه ينبغي بالتأكيد مواصلة بذل الجهود لزيادة الحصول على أدوية علاج فيروس نقص المناعة البشرية في البلدان المنخفضة الدّخل، ينبغي التركيز أيضاً على البلدان المتوسّطة الدّخل التي ينتشر فيها فيروس نقص المناعة البشرية بصورة مرتفعة.

الحصول على التكنولوجيات الجديدة

إنّ حصول البلدان النامية على التكنولوجيات المتقدّمة الذي أُلقي عليه الضوء في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية مستمر في الزيادة بخطى سريعة، وبخاصّة في استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت. وفي اشتراكات الهواتف الخلوية المحمولة، يستمر الانتشار في النمو في البلدان النامية في عام ٢٠١٤ بضعف سرعته في البلدان المتقدّمة النمو. وبحلول نهاية عام ٢٠١٤، ستبلغ معدّلات انتشار الاشتراكات في الهواتف الخلوية المحمولة في البلدان النامية نسبة ٩٠ في المائة، بالمقارنة بنسبة ١٢١ في المائة في البلدان المتقدّمة النمو. ونتيجة لذلك، سيمثّل عدد الاشتراكات في الهواتف الخلوية المحمولة في العالم النامي نسبة ٧٨ في المائة من مجموع العالم. وبالمثل، يستمر النمو في استخدام الإنترنت في البلدان النامية في التفوّق عليه في البلدان المتقدّمة النمو.

وبالنظر إلى تزايد الطلب العالمي للوصول بسرعة أعلى إلى الإنترنت، يستمرّ عدد اشتراكات النطاق العريض الثابت – والمحمول في النمو. وبحلول نهاية عام ٢٠١٤، من

الاتجاهات العالمية في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ٢٠٠١ – ٢٠١٤
(معدّلات الانتشار لكل ١٠٠ من السكان)

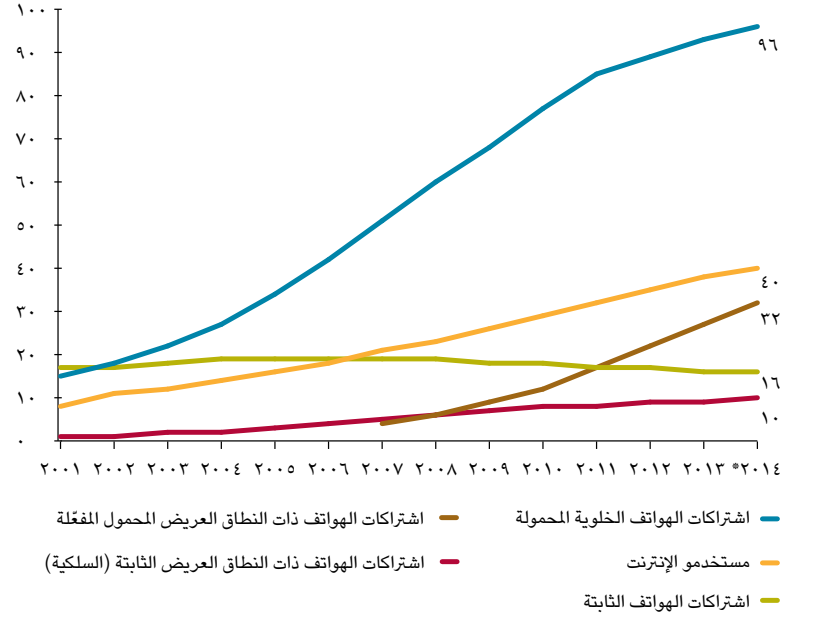

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، قاعدة بيانات مؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

* البيانات المتعلقة بعام ٢٠١٤ تقديرية.

المتوقّع أن يكون ٧١١ مليون نسـمة في العالم مشـتركاً في النطاق العريض الثابت — أيّ ضعـف العـدد في عام ٢٠٠٩. ومن المتوقّع أن ينمو معدّل انتشـار النطاق العريض المحمول بصورة أسرع بكثير، ليبلغ ٣٢ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١٤، بزيادة أربعة أضعاف منذ عام ٢٠٠٩.

ومع ذلك، وبرغم هذه المكاسـب والكثير من المبادرات الدولية، ما زالت الفجوات في الحصـول على التكنولوجيات المتقدّمة مسـتمرة بين البلـدان المتقدّمة النمو والبلدان النامية. وفي حين من المتوقّع أن يبلغ معدّل انتشار النطاق العريض المحمول نسبة ٨٤ في المائة في عام ٢٠١٤ في البلدان المتقدّمة النمو، تشير التقديرات إلى أنه يكاد يتجاوز ٢١ في المائة في البلدان النامية. وتوجد فجوة مماثلة في معدّلات انتشار النطاق العريض الثابت بـين البلدان المتقدّمة النمو والبلـدان النامية (٢٨ في المائة و٦ في المائة، على التوالي). وفي كثير من البلدان النامية، ما زالت أسـعار النطاق العريض غير ميسورة لقطاعات كبيرة من السكان، حتى مع استمرار الأسعار في الانخفاض. وفيما يتعلق بالهواتف المحمولة، تأخذ الفجوة في الانكماش، ولكنها ما زالت باقية.

وترتّب أطر العمل الوطنية التنظيمية والمتعلّقة بإصدار التراخيص أثراً كبيراً على توسـيع نطاق الحصول على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد اسـتفادت بعض الأسـواق، مثل سـوق خدمة الهواتف المحمولة، من أطر العمـل التنظيمية الأقلّ تدخّلاً نسـبياً أكثر من القطاعات الأخرى، حيث تركّزت الأولوية على خلق فرص لتنمية سوق تنافسية.

أسعار النطاق العريض الثابت ٢٠٠٨ - ٢٠١٢
(بالنسبة المئوية من الدّخل القومي الإجمالي للفرد)

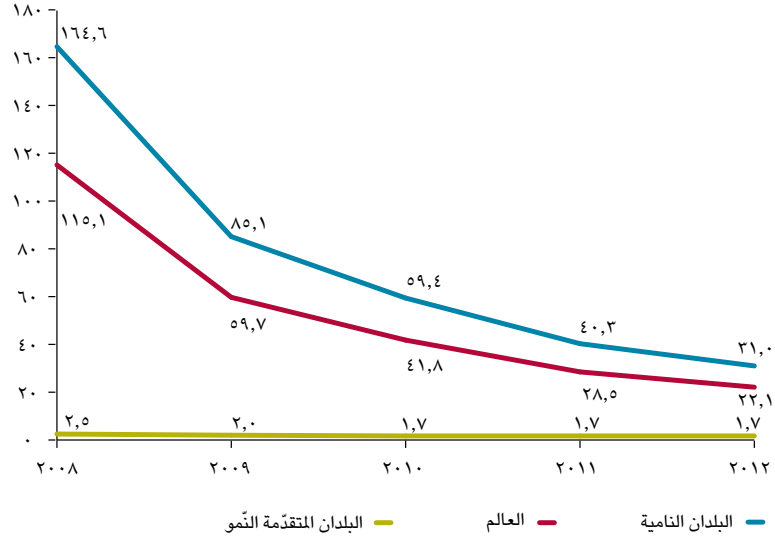

المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات، *Measuring the Information Society Report 2013*.

ملاحظة: متوسّـطات بسـيطة. اسـتناداً إلى ١٤٤ من الاقتصادات التي توافرت بشأنها أسـعار النطاق العريض الثابت؛ وتستند بيانات الدّخل القومي الإجمالي للفرد إلى بيانات البنك الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، يتزايد استخدام الحكومات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونُهج الحكومة الإلكترونية لتعزيز خطط التنمية وتحقيقها. وما برحت الحكومات الوطنية والمحلية تتعاون في استخدام الحكومة الإلكترونية لتبسيط الإجراءات الإدارية ولتوفير المعلومات لمواطنيها، ومن ثم تعزّز مستويات الكفاءة والشفافية بقدر أكبر. ويستمر توفير خدمات الحكومة الإلكترونية في الانتشار وتسهيل الجهود الإنمائية، غير أن كثيراً من أنواع الخدمات ما زال غير متوافر على الإنترنت، ولا سيّما في سياقات البلدان النامية.

ويدرك المجتمع الدولي الفوائد الممكنة من زيادة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها لتحقيق الأهداف الإنمائية ولذلك أطلق عدّة مبادرات لزيادة الحصول عليها. وعلى سبيل المثال، بذلت لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية جهوداً لبيان الأثر المحتمل لشبكات النطاق العريض على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بقدر أكبر. وبُذلت الجهود أيضاً لتحديد أهداف يمكن قياسها للغاية ٨ – واو من الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، بغية تحسين رصد التقدّم الذي تحرزه البلدان لكي تصبح "مجتمعات معلومات". ولتحقيق هذا الهدف، ما برحت الشّراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية تتابع التقدّم المحرز نحو تحقيق الربط الإلكتروني الرقمي بقدر أكبر في جميع أنحاء العالم، وانتهت إلى أنّ الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها ما زال غير موزّع بالتساوي، حتى مع اتساع شبكات وخدمات وتطبيقات ومحتوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وهناك أيضاً عدد من الجهود المبذولة لتكوين صورة ذهنية لإطار عمل ممكن لرصد تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لما بعد عام ٢٠١٥ يتضمّن تحديد أهداف مناسبة، ومؤشّرات وروابط قوية لخطة تنمية أوسع نطاقاً. وفضلاً عن ذلك، فإنّ استخدام التكنولوجيا المتقدّمة للاستعانة بها في الجهود المبذولة للحدّ من مخاطر الكوارث يتنامى من حيث الأهمية والانتشار مع تزايد عدد البلدان التي تضع قواعد بيانات وطنية لخسائر الكوارث. ويجري الآن أيضاً تنفيذ مبادرات دولية لتلبية احتياجات البلدان النامية للحصول على التكنولوجيات التي تعالج آثار تغيّر المناخ. وبوجه خاصّ، أثناء مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في وارسو، وافقت البلدان على إنشاء آلية دولية توفّر لأضعف السكان حماية أفضل ضدّ الخسائر والأضرار الناجمة عن الظواهر الجوية القاسية والبطيئة البداية. وأوضحت أيضاً حكومات البلدان المتقدّمة النمو الخطط الرامية إلى تعبئة التمويل لدعم جهود البلدان النامية للتكيّف بصورة فعّالة مع تغيّر المناخ.

وقد حدثت تطوّرات أخرى ملحوظة. فقد أطلقت المنظمة العالمية للملكية الفكرية مبادرة WIPO GREEN، التي ترمي إلى تعزيز ابتكار ونشر التكنولوجيات الخضراء. وبالإضافة إلى ذلك، جرى اتخاذ قرار أثناء الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٣ للاعتماد على الابتكارات العلمية والتكنولوجية كوسيلة يُعالج من خلالها الفقر المدقع وعدم المساواة وتدهور البيئة. وأخيراً، في أوائل عام ٢٠١٤ وافق الاتحاد الدولي للاتصالات على برامج، ومشاريع ومبادرات لدعم أولويات التنمية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مدى السنوات الأربع المقبلة.

وتحــثّ فرقة العمــل المعنية برصد الثغــرات في تنفيذ الأهــداف الإنمائية للألفية الحكومــات عــلى مواصلة ســعيها لتحســين الحصــول عــلى تكنولوجيــات المعلومات والاتصالات لمواطنيها، ولا سيّما توفير خدمات الإنترنت العريضة النطاق بأسعار معقولة للجميــع، من خلال نظم تنظيميــة مفتوحة وعادلة. وفضلاً عن ذلــك، ينبغي أن تدعم الحكومات نقل التكنولوجيات الابتكارية والمشاركة فيها من أجل دعم التعجيل بتحقيق الأهــداف الإنمائية للألفية وللحدّ مــن مخاطر الكوارث. ويمثّل بناء مبادرات شراكة مع البلــدان المتقدّمــة النمو ومع القطاع الخــاصّ قناة هامة يتحقّق مــن خلالها الحصول عــلى تكنولوجيات المعلومــات والاتصالات بقدر أكبر. ويتطلــب جانب من ذلك أن تدعم الحكومــات السياســات التي تعزّز البيئة مــن أجل الابتكار، وتمكّــن في الوقت ذاته من انتشــار التكنولوجيات بصورة أسرع لدعم التنمية المســتدامة. وتُحثّ الحكومات أيضاً على مواصلة بذل جهودها لتوسيع نطاق الحصول على الإنترنت العريضة النطاق وكذلك المعلومات والخدمات الإلكترونية دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

14-56706